بمناسبة الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية العربية السورية

طريق الحرير يربط الماضي بالحاضر والشدائد والمحن تظهر الصديق الصدوق

تشي تشيانجين

تصادف هذه السنة الذكرى الستون لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية العربية السورية. تعود الصداقة الصينية السورية إلى آلاف السنين واستمر التواصل والتبادل بين الشعبين منذ الزمن القديم من دون انقطاع، كان طريق الحرير يشهد التبادل التجاري والثقافي بين الصين وسورية وزراعة بذور الصداقة بينهما. أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وسورية في آب عام ١٩٥٦م ما فتح صفحة جديدة للصداقة التقليدية بين البلدين. وكانت سورية من أوائل الدول العربية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين.

بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، صمدت العلاقات الصينية السورية أمام تغيرات الأوضاع الدولية وتبادل البلدان دعماً وتفاهماً في مسيرة مواجهة الإمبريالية والاستعمارية ومحاولات النيل من الاستقلال الوطني وفي القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى لبعضهما بعضاً وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. فشهد التعاون بين البلدين في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة إلخ تطوراً مستمراً وشاملاً. قام الرئيس بشار الأسد بزيارته الأولى إلى الصين في حزيران عام ٢٠٠٤م وهو أول رئيس سوري زار الصين، الأمر الذي أضفى حيوية جديدة للعلاقات الثنائية. ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين وسورية من ١٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ٢,٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٠م وكانت عشرات الشركات الصينية في سورية تعمل في مجالات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمقاولة الهندسية وبناء البنى التحتية إلخ وساهمت مساهمات مهمة في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رفاهية الشعب السوري.

لم يغب الشعب السوري عن خاطر الحكومة الصينية والشعب الصيني ولم يغب دور الصين في الأزمة السورية بعد اندلاعها لأكثر من خمس سنوات. تتحمل الصين مسؤوليتها وواجباتها كدولة كبيرة وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحافظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وترفض تدخلاً خارجياً وتدعم حق السوريين في تقرير مستقبل بلادهم. استخدمت الصين حق النقض في مجلس الأمن ٤ مرات لحماية سيادة ووحدة أراضي سورية. لم تألُ الصين جهودها في سبيل النصح بالتصالح والحث على التفاوض لإيجاد حل سياسي للقضية السورية وتلعب دوراً مهماً وإيجابياً في مجلس الأمن والمجموعة الدولية لدعم سورية والآليات الدولية الأخرى. إن الإرهاب يشكل تهديداً مشتركاً للعالم بأجمعه، فتدعم الصين جهود سورية لمكافحة الإرهاب التي ساهمت بشكل كبير في حماية أمن دول المنطقة الشرق الأوسط والدول الأخرى في العالم.

تقف الأزمة السورية الآن عند مفترق الطرق وشهدت الأوضاع الميدانية والإنسانية والسياسية تقدماً وتراجعاً. تعرب الحكومة الصينية عن قلقها من ذلك وتصر على أن المفاوضات السياسية هي المخرج الوحيد للأزمة السورية وتأمل أن ينفذ اتفاق وقف إطلاق النار بشكل جدي. من الضروري أن تستمع الدول المعنية إلى آراء السوريين وتحترم سيادة سورية وحدة أراضيها، وأن الشعب السوري وحده صاحب الحق في تقرير مصير سورية.

تستمر الصين كصديق وشريك وشقيق لسورية في تقديم مساعدات إنسانية للسوريين وفق احتياجاتهم سواء كانوا في داخل الأرضي السورية أم في الدول المجاورة وتسعى من منظور طويل الأمد إلى تعزيز تعاون البلدين في مجالات تدريب الكوادر والتعليم ومكافحة الإرهاب وتشجع الأصدقاء السوريين للذهاب إلى الصين للقيام بأعمال تجارية وجولات اطلاعية وذلك من أجل تمهيد الطريق أمام المزيد من التعاون العملي وربط خطط التنمية الوطنية بين البلدين.

تشي تشيانجين
سفير جمهورية الصين الشعبية
لدى الجمهورية العربية السورية

يشكل السلام والتنمية محوري عالمنا اليوم، لذا فدعا الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى العمل المشترك بين الصين والدول العربية من أجل إنجاح مبادرة «الحزام والطريق» ولاقت فكرته قبولاً واسعاً من الدول العربية بما فيها سورية. تقع سورية في الطرف الغربي لطريق الحرير وهي عقدة المواصلات بين القارات الثلاث الآسيوية والأوروبية والإفريقية. كانت مدينة تدمر لؤلؤة لامعة على هذا الطريق. ومن دون أي شك ستكون سورية في المستقبل نقطة مهمة لطريق الحرير الجديد في منطقة الشرق الأوسط. تتطابق مبادرة «الحزام والطريق» بشكل كبير مع إستراتيجية «التوجه إلى الشرق» المطروحة من فخامة الرئيس بشار الأسد وهناك آفاق واسعة وواعدة أمام التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والإنساني إلخ بين البلدين. تتمتع الشركات الصينية بالخبرات الواسعة والميزات المالية والتكنولوجية ووفرة الكوادر وتستعد لدعم الشعب السوري في تحقيق حلمه لإعادة بناء الوطن في أسرع وقت ممكن.

يقول المثل الصيني القديم: إن الشدائد والمحن تظهر الصديق الصدوق، يعيش الدبلوماسيون الصينيون مع الشعب السوري خلال أكثر من خمس سنوات ويشاطر الشعب الصيني الآلام المصاب للشعب السوري ولم تغير الصين دعمها لسورية. وأثق بأنه عندما نضع حداً نهائياً للأزمة الراهنة ونصل إلى بر الأمان، ستزداد متانة الصداقة الصينية السورية والتي تمر بآلاف سنين مع مرور الزمان مثل سور الصين العظيم ومدينة تدمر اللتين تنتصبان شامختين حتى اليوم.

قولاً واحداً

بين الانحدار العربي والاعتذار الأميركي للأسد

بيروت - رفعت البدوي

منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة بات شاهداً حياً على استمرار الانحدار المريع للخطاب العربي الداعي لإقامة سلام مع إسرائيل.

كان الرؤساء العرب ينادون بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واعتبار القدس العاصمة الأبدية لفلسطين. بعدها تطور الخطاب العربي ليطالب بضرورة الالتزام ببنود اتفاقية أوسلو التي لم ينفذ منها شيء حتى يومنا هذا ثم أصبح داعياً إلى وقف الاستيطان والالتزام بالمبادرة العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام بحدود ١٩٦٧ ثم بالدعوة إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية على أساس الدولتين ومن ثم انحاز الخطاب صوب قيام سلام بين العرب وإسرائيل لينتهي الخطاب العربي للانحدار المريع من خلف منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى استجداء السلام مع إسرائيل تحت أي مسوغ كان بهدف الاعتراف بالكيان الغاصب لفلسطين.

إنه الانحدار العربي، إنه استجداء السلام من المعتدي، من المحتل، ولا غلو في القول إنه التآمر بعينه لأن دولا عربية عدة أضحت تقيم علاقات سرية وعلانية مع عدو الأمة من دون أي اعتبار لفلسطين وشعبها بل ذهبت في تآمرها مع العدو الإسرائيلي لتصف كل حركات المقاومة والتحرر في المنطقة بالإرهابية.

أحد الرؤساء العرب لم يتورع عن المطالبة بإعادة تكرار الخطيئة التاريخية التي ارتكبتها بلاده بإبرام معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل على غرار معاهدة كامب ديفيد المشؤومة المسيئة للعرب ولكل المؤمنين بمبدأ المقاومة ضد العدو الإسرائيلي المحتل ما اعتبر انحداراً للمبادئ العربية الداعية لرفض الاحتلال الإسرائيلي ومقاومته.

إفصاح نتنياهو عن تطور في العلاقات مع بعض الدول العربية التي باتت ترى في إسرائيل حليفاً وليس عدواً له دلالات خطيرة تنسحب على إلغاء مفهوم الدعوة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين واستبداله بحلف إسرائيلي مع بعض الدول العربية وإلغاء مفهوم مقاومة الاحتلال.

أما الجزء اللافت والأخطر في خطاب نتنياهو فهو استعداده للتفاوض على أي شيء إلا على القدس ويهودية الدولة الإسرائيلية.

ما حكي عن اتفاق بين روسيا وأميركا بشأن سورية لم تلتزم أميركا بتنفيذ بنوده على الرغم من وضع تواريخ مراحل التنفيذ لأن جوهر الخلاف هو بين مشروعين وليس على تنفيذ بنود الاتفاق.

غارة أميركا على مواقع الجيش السوري جاءت بمنزلة صفعة قوية لروسيا لإبلاغها أن جهات أميركية نافذة في البنتاغون ومكتب الأمن القومي في واشنطن لا تريد النجاح لمثل هذا الاتفاق بل أرادت رسم حدود إدارة الأزمة السورية وإبلاغ سوريه أن الحدود الشمالية الشرقية ستكون تحت الإشراف الأميركي البريطاني التركي المباشر.

المشروع الأميركي الإسرائيلي بات مكشوفاً وخصوصاً أن مغزى رسالة الغارة الأميركية (الخطأ المقصود) على مواقع الجيش العربي السوري في دير الزور باتت واضحة المعالم والمقاصد ألا وهي اقتطاع جزء من الأرض السورية والعراقية لإعلان دولة الخلافة الإسلامية عليها بحماية أميركا وبريطانيا وإسرائيل وتركيا مع استعداد تلك الدول للاعتراف الفوري بالدولة المزعومة وبذلك يكون من السهل على الكيان الصهيوني إعلان الدولة اليهودية على أرض فلسطين أسوة بدولة إسلامية بين العراق والشام، من هنا ندرك مقاصد الدعم اللوجيستي والتعاون القائم بين إسرائيل والتنظيمات الإرهابية مثل النصرة وداعش وأحرار الشام كما نفهم أسرار التدخل العسكري التركي في سورية.

مقابلة الرئيس السوري بشار الأسد كانت بمنتهى الجرأة والشفافية والوضوح حيث كشف عن عدم وجود أي خطأ أميركي بل إن القرار بتنفيذ الغارة كان عن سابق إصرار وتصميم وبالتواطؤ مع تنظيم داعش. الرئيس الأسد قال إنه لا يمكن التكهن بتاريخ انتهاء الأزمة السورية ما دامت السعودية وقطر وتركيا وإسرائيل تستمر بتقديم المساعدات للإرهابيين مضيفاً إن تصميم سوريه على تحرير كامل التراب السوري من الإرهاب ومواجهة مخططات التفتيت والتقسيم لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات.

الاعتذار الأميركي للرئيس السوري عن الغارة الأميركية على مواقع الجيش العربي السوري وإن كان عبر قنوات غير معلنة إلا أن دلالات الاعتذار مهمة من جهة التيقن الأميركي بجدية التصميم السوري على محاربة الإرهاب والمشاريع التقسيمية وإيجاد الحل السياسي المستند إلى نتائج الميدان العسكري حيث إن أميركا لا تفقه ولا تحترم إلا لغة القوة.

روسيا: إحلال السلام في سورية بات «مهمة شبه مستحيلة»

الوطن - وكالات

اعتبرت روسيا أن إحلال السلام في سورية بات «مهمة شبه مستحيلة» بسبب دعم الولايات المتحدة ودول أخرى للتنظيمات الإرهابية وعدم تنفيذ واشنطن التزاماتها المتعلقة باتفاق «نظام التهدئة» الذي انهار مؤخراً.

وعقد مجلس الأمن الدولي أمس في نيويورك جلسة طارئة بدعوة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لمناقشة الوضع في حلب. وتسعى هذه الدول للضغط على روسيا وبشكل غير مباشر على الحكومة السورية عبر موسكو، لتفعيل «نظام التهدئة» الوارد في اتفاق أميركي – روسي تم في التاسع من الشهر الجاري حيث بدأ سريان مفعوله في الثاني عشر من الشهر الجاري وانتهى الاثنين الماضي.

وقال مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين في كلمة خلاله خلال الجلسة: إن الاتفاق الروسي الأميركي قد يفتح الطريق إلى الحل السياسي إلا أن واشنطن لم تنفذ التزاماتها في الاتفاق»، مضيفاً: إن إحلال السلام في سورية بات مهمة شبه مستحيلة.

وأوضح تشوركين، أن «ما نراه من عمليات استفزازية من المجموعات الإرهابية وبعض الدول التي تدعمهم هي التي تؤدي إلى زعزعة الأمور ولو أن هذه الدول ضغطت على هذه المجموعات لتم تنفيذ الاتفاقيات».

وأضاف «لكن هناك فكرة تبقى المحافظة على الطرف المناوئ للنظام بغض النظر عن ماهيته سواء كان معارضة معتدلة أو إرهابي»، مشيراً إلى شروط تنطلق بين الفينة والأخرى وأن هذا دائماً كان ينتهي بإعادة تموضع المجموعات الإرهابية وتسلحها.

وشدد تشوركين على أن «هناك حاجة لبث الروح من جديد في العملية السياسية في سورية».

وفي وقت سابق اتهمت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة سامنثا باور في كلمتها موسكو ودمشق بشن هجوم واسع النطاق على أحياء حلب الشرقية، قائلة: إن عشرات المدنيين قتلوا هناك خلال الأيام الثلاثة الماضية جراء غاراتهما الجوية.

وقالت: إن الولايات المتحدة ستجهد لإعادة نظام وقف إطلاق النار في سورية «بكل ما لديها من الأساليب»، زاعمة أن الرئيس بشار الأسد «لا يؤمن إلا بالحل العسكري في بلاده».

وجددت المندوبة الأميركية دعوات واشنطن إلى موسكو لاستخدام تأثيرها على دمشق لوقف الأعمال القتالية في حلب. وبحسب باور فإن العملية العسكرية في شرق حلب تتناقض مع دعوات موسكو إلى الحل السلمي للأزمة السورية.

وفي تقرير له قدمه خلال الجلسة طالب المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، أطراف الأزمة السورية بوقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة لإيصال المساعدات الإنسانية لأهالي حلب.

وأعلن أن عدد القتلى جراء الأعمال القتالية في ريف حلب منذ توقف سريان الهدنة بلغ ٢١٣ شخصاً. وقال: إن الأحداث المأساوية التي تمر بها حلب حالياً غير مسبوقة، مشيراً إلى أن وحدات المعارضة السورية تستخدم صواريخ تقتل المدنيين.

وشدد المبعوث الأممي الخاص على أن نحو نصف المسلحين في شرق حلب ينتمون لـ«جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً).

وأكد دي ميستورا أن الهدنة التي أعلنت بسورية في ١٢ أيلول، وفقاً للاتفاق الروسي الأميركي، أدت إلى تراجع ملموس للعنف في البلاد، لكن الأوضاع تدهورت بصورة حادة بعد تعرض قافلة مساعدات إنسانية لقصف قرب بلدة أورم الكبرى قرب حلب.

كما لفت دي ميستورا إلى أن تدمير البنية التحتية شرق حلب أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المأساوية، مضيفاً: إن محاصرة طريق الكاستيلو أسفر عن توقف إيصال الأغذية إلى حلب.

وفي ختام كلمته، أكد دي ميستورا أن فرص حل الأزمة السورية لا تزال قائمة.

وقبيل انعقاد الجلسة ادعى السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة أن «جرائم حرب» ترتكب في حلب، ويجب «ألا تبقى من دون عقاب»، وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء.

واتهم السفير الفرنسي «النظام» السوري وحليفه الروسي بالمضي في الحل العسكري في سورية واستخدام المفاوضات «للتمويه».

وقال دولاتر: إن «فرنسا تطالب بالتطبيق الفوري» للاتفاق الروسي الأميركي «ابتداء من حلب». كما ندد السفير البريطاني ماتيو رايكروفت بـ«الخروق الفاضحة للقوانين الدولية» في حلب وتطرق إلى احتمال اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية.

واعتبر السفير البريطاني أن المفاوضات الأميركية الروسية «تكاد تتوقف» داعياً مجلس الأمن إلى الإمساك بزمام الأمور «والتوحد على موقف حاسم».

جلسة طارئة في مجلس الأمن الدولي أمس في نيويورك لمناقشة الوضع في حلب (رويترز)

خبراء «أكراد» اعتبروها غير شرعية لأنها قائمة على مبدأ «السيطرة العسكرية»

بدلاً من مساعدة الأغلبية الفقيرة... «الإدارة الذاتية» تفرض ضريبة الدخل على المواطنين

الحسكة- دحام السلطان

أقر ما يُسمى «المجلس التشريعي» التابع لـ«الإدارة الذاتية»، خلال جلسته الاعتيادية في مقر المجلس بمدينة عامودا «شمال مدينة الحسكة ٧٠ كم»، قانون ضريبة الدخل.

وأوضحت مصادر محلية من المدينة أن القانون يتضمن فرض ضريبة على الدخل لفئات متعددة من المجتمع، في وقت اعتبر فيه نشطاء أن هذا القانون سيزيد من ظاهرة الهجرة من المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

ورأى المجلس المذكور أن القانون يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتوزيع العادل للضريبة بما يكفل العدالة الاجتماعية على حد زعمه.

وأشارت وسائل إعلامية مقرّبة من «الإدارة الذاتية» إلى أن القانون تم إقراره بأغلبية الأعضاء، بعد إجراء بعض التعديلات عليه، ليتم رفعها فيما بعد لما يُسمى بـ«الحاكمية المشتركة» لمنطقة «الجزيرة» من أجل المصادقة عليه وإصداره كقانون رسمي.

وبهذا الصدد نقلت الوسائل عن عضو المجلس عبد السلام أحمد: أن «إيرادات الضريبة ستعود بالنفع على المجتمع بعد توظيفها ضمن مجالات مختلفة»، مؤكداً أنه «وعبر هذا القانون سيتشارك الجميع في بناء الوطن».

وحسب مصادر إعلامية مطلعة فقد عقّب المحامي الكردي خالد محمد على الموضوع قائلاً: في البدء كانت السلطات الواقعة في الحالات السياسية للدول، التي تشهد أزمات سياسية تتميز بأنها سلطات غير شرعية وتتوسع فيها السلطات التنفيذية على حساب السلطات التشريعية والقضائية، وبالتأكيد أنها تخالف الدستور القائم باعتبار هذه السلطات ثورية تخالف فكرة القانون الدستوري، وتسعى لوضع مبادئ دستورية جديدة.

مضيفاً: «إن الوضع لما يُسمى في كردستان سورية يحمل نفس الصفات والسمات بالنسبة لسلطة الإدارة الذاتية، وينطبق عليها من حيث المبدأ السمات الواردة أعلاه نفسها، وذلك بأنها سلطة غير شرعية لأنها قائمة على مبدأ السيطرة العسكرية ولم تجر انتخابات شرعية وفق الأصول المتعارف عليها دولياً، على اعتبار أن الأزمة السياسية السورية ما زالت قائمة ولم يتم تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

مختتماً بالقول: «وبالتالي فإن ما بُني على باطل فهو باطل ولا يعتد بالقرارات أو القوانين التي تصدر عن سلطات لا تتمتع بالشرعية القانونية والدستورية، ولاسيما أننا نتحدث عن انعدام التفاهم السياسي بين القوى الحزبية الكردية، وما يتعلق باتفاقات أربيل ودهوك ذات الصلة بالوضع السياسي في كردستان سورية».

وبدوره قال الصحفي الكردي عثمان محي الدين: أعتقد أن الإدارة الذاتية يجب أن توفر المعونات والمساعدات والإيرادات المالية لشعبنا المنكوب، بدلاً من أن تقوم بفرض الضرائب على الفقراء والمساكين، وأظن أن هذا القانون سيزيد من حالة الهجرة من مناطق غربي كردستان، ويضر بالقضية الكردية بشكل عام، ولا أعلم لماذا تقوم الإدارة الذاتية بفرض قوانين وممارسات تضر شعبنا، في وقت نحن بأمس الحاجة إلى تقوية جبهتنا الداخلية ضد المخاطر المحدقة بنا».

ومن المتوقع أن يثير هذا القانون موجة احتجاجات واسعة بين الأوساط السياسية والاجتماعية الكردية حسب متابعين.

عناصر من قوات «حماية الأكراد» في ريف الحسكة

عملية تبادل أسرى بين تنظيم داعش والميليشيات الكردية

الحسكة - الوطن

كشفت مصادر مقرّبة من الميليشيات الكردية، عن تنفيذ عملية تبادل للأسرى بين تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، و«وحدات حماية الشعب» ‹YPG› التابعة لما يسمى بـ‹الإدارة الذاتية› السبت الماضي.

وأوضحت المصادر أن «عملية التبادل بين الطرفين شملت ٧ مدنيين، إضافة إلى عنصرين اثنين من مسلحي الوحدات الكردية، استبدلوا بعناصر من التنظيم كانوا معتقلين لدى الوحدات». وأشارت المصادر إلى أن «المفرج عنهم من مدينة عين العرب بريف حلب الشمالي»، ولم تورد أية تفاصيل عن صفقة التبادل ولا عن أسماء المفرج عنهم.

ومن المتوقع أن يصدر بيان في وقت قريب من الميليشيات الكردية بخصوص تفاصيل صفقة التبادل، بحسب المصادر.

وسبق أن فشلت صفقة تبادل بين داعش والميليشيات الكردية في تموز العام ٢٠١٤ في مدينة عين العرب، حيث قُدّر عدد الأسرى آنذاك بما يقرب من الـ٥٠٠، معظمهم من المدنيين وكان من المقرر استبدالهم بـ٧٠ عنصراً من التنظيم.

روحاني: لا حظر جوياً شمالي سورية

وكالات

نفى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أي اتصال مباشر بين بلاده وأميركا بشأن الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، واصفاً الاعتداء الأميركي على الجيش العربي السوري في دير الزور بـ«العمل الخطر»، مبدياً رفضه إقامة منطقة حظر جوي شمالي سورية، واعتبر أن القضية السورية لا يمكن تسويتها عسكرياً.

وأضاف في مقابلة مع قناة «إن بي سي» الأميركية، تناقلتها وكالات الأنباء الإيرانية: إن إيران تقوم بتقديم بعض الدعم إلى سورية والعراق بطلب من الحكومة في هاتين الدولتين.

وذكر روحاني: إن «أحد أهم المبادئ التي نُصرّ عليها هو أن يكون مبدأ ومحور التعاون في المنطقة أو خارجها، عبر الحكومة الشرعية الحاكمة في ذلك البلد، سواء في العراق أم في سورية».

وقال: إن أميركا ارتكبت «عمل خطر للغاية»، وهو أنها قصفت الجيش العربي السوري في دير الزور، مضيفاً: إنها بذلك قدمت الدعم لتنظيم داعش.

وتابع: إن «ما يثير القلق بشكل أكبر هو أن إسرائيل قامت قبل ذلك بيومين، بالهجوم على الجيش السوري في منطقة أخرى، لذلك فإن من المحتمل أن يتم التصعيد من وراء تلك الأعمال».

وأبدى روحاني رفضه إقامة منطقة حظر جوي شمالي سورية، موضحاً أنه من المقرر استمرار الحرب على من وصفهم بـ«الإرهابيين» وتنظيم داعش.

وأضاف: «إذا امتنعت الطائرات الحربية عن التحليق، فإن هذا يعني أن داعش ستستمر بنشاطها في القتل، ومن ثم فإن عدم تحليق الطائرات في شمالي سورية سيكون لمصلحة الإرهابيين ١٠٠٪».

وفي معرض رده على سؤال: «هل إيران يمكنها قبول مستقبل سورية دون (الرئيس) الأسد؟»، شدد الرئيس الإيراني على أن القضية السورية لا يمكن تسويتها عسكرياً، ويجب بالتأكيد تسوية القضية السورية عبر الطرق السياسية في نهاية المطاف.

الرئيس الإيراني حسن روحاني

وعن الأهداف الإيرانية في سورية، قال: «إن المهم لنا في سورية هو الحفاظ على وحدة أراضيها، وألا تتجزأ، وأن يطرد الإرهاب من سورية، وأن تستمر الحرب عليه، وأن تشارك جميع الأحزاب في مستقبل الحكومة السورية، وأن يكون للجميع دور في سورية، سواء الحكومة السورية أم المعارضة».

وقال: «من سيكون رئيساً لسورية في المستقبل أو من سيحكمها أو من سيكون نائباً في المجلس، كل ذلك يقرره الشعب السوري وحده، وكل شخص يختاره الشعب يجب قبوله، لذلك فإن الديمقراطية الشعبية وسيادة صندوق الاقتراع على مستقبل سورية، هما أحد أهم المبادئ التي نؤكدها».